يراعي ماسلف وابن الجنيد حكم للاغلب هنا وفيما سلف ولا يؤخذ
المريضة الامن المراعن ولا ذات العوار الامن مثلها ولا الهرمة
كذلك ولا الربي وهي الوالد الى خمسة عشر يوما وقيل الى خمسة
يوما ولا الاكولة ولا الفحل الضراب وفي عدها القولان وعد ابن
ادريس وما نقص من النصاب او كان بين النصابين فعفو ولا
زكوة في الصبا اجماعا ولا يشترط الانوثة في الانعام خلافا للسادرة
عسكر يخفى في سائمة العتم الزكوة وفي خص من الابل شاة تضعيف
لان التاثيث باعتبار الشاء وبل بالبقر او بالدابة وفي العتم باعتبار
الشاة التي يطلق على الذكر فرع لو ملك اربعين بعد الحول
ثم سلك ما لم يكمل به النصاب فلا شئ فيه ولو ملك اربعين فصاعدا
ففيه اوجه لحدها ابتداء حوله مطلقا والثاني ابتداوه اذا كان
بكمل النصاب الثاني والثالث عدم ابتدايه مطلقا حتى يكمل
حول الاول وكذا الكلام في باقي الانعام تتمة لا عبرة بتفرق
الماشية في المكان مع اجتماعها في ملك واحد كما لا عبرة باجتماعها
مع تعدد المالك فلا اثر للخلطة عند نا سواء كانت خلطة اعيان
كالواشي كافي ثمانين من العتم فانه يجب عليهما شاتان ولو اشتركا
في اربعين فلا زكوة شئ او خلطة اوصاف كما اذا اجتمعت الماشيتان

لكلفتين بالزكوة في المرح والمراح والمسوح والنخاز والحلاب والمحلب
فانه لا عبرة بها

الفصل في زكوة الغلات الاربع وفيه بحثان الاول
في شروطها وهي ثلثة الاول التملك بالزراعة فلا زكوة فيما
ملك بغيرها كالارث والعقد الا ان يكون قبل بدو الصلاح
فجب الثاني بلوغ النصاب وهو خمسة اوسق كل وسق ستون صاعا
كل صاع اربعة امداد كل مد رطلان وربع بالعراقي كل رطل لحد و
تسعون مثقالا وروي تسعون مثقالا واختاره الفاضل وثلثة
قول ابن ابي عقيل ان المد رطل وربع ولو نقص قليلا سقط والاعتبار
بالوزن ويحتمل ان يكفي الكيل ولو نقص عن الوزن كما في الحنطة
للحقيقة والسمر وهما خمسان هنا ولو اختلفت الموازين فبلغ في
احدها ولم يبلغ في الاخر ولم يتعذر التحقيق فالاقرب الوجوب ولو تعذر الاعتبار
فان علم النصاب وجب والا فلا ولكن يستحب على قول الثالث
اخراج الوان كلها من المبتدي الى المنتهي ومنها البذر وحصة السلطان
والعامل وفي الخلاف والمبسوط كل الوان على المالك ونقل في
فيه الاجماع الا من عطاء ويجب على العامل كالمالك بخلاف
موجز الارض فانه لا زكوة عليه وان كان مال الاجارة غلة وسوى
ابن زهرة رحمه الله بين الامرين فاسقط الزكوة عن العامل ايضا ان

Copyright © King Saud University